احمد نوري حسن / قسم اقتصاديات ادارة المصارف

العنوان // متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية)

الملخص // هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تطبيقه ، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، والتعرف على دور المصارف في تحقيق الشمول المالي مع استعراض أهم المؤشرات العالمية للشمول المالي مع تجارب بعض الدول ، ومن ثم تحليل واقع الشمول المالي في العراق، والاستشهاد مع بعض الدول العربية، ومناقشة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ومبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيزه، والتحديات التي تواجهه في العراق، ، وبيان متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق .

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المتوفرة حول مفهوم الشمول المالي وأهمية، وطرق قياسه لمعرفة مستويات الشمول المالي في العراق مقارنة ببعض الدول العربية ، وتحليل بيانات مزودي ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية في العراق.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف مستويات الشمول المالي في العراق نتيجة ضعف مؤشر وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل نسبة الذين يمتلكون حساب مالي او مصرفي لعدد السكان البالغين (11%) و نسبة عدد حسابات الاقتراض(4.2%) في حين المتوسط العالمي للذين يمتلكون حساب مالي ومصرفي هو (70%)، أيضا ضعف مؤشر الكثافة المصرفي حيث يشير لكل 35 الف نسمة فرع مصرف واحد في العراق، في حين المعيار العالمي هو لكل ألف نسمة فرع مصرف واحد، وكذلك ضعف مؤشر عدد الصرافات الألية ونقاط البيع، فتشير نسبة انتشار الصرافات الألية( 2.9 %) قياسا بمتوسط النسبة العالمية هو (70%)، وكذلك ضعف مؤشر البطاقات الإلكترونية، وهذا ما يثبت ضعف مستوى الشمول المالي.

أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي وحث صانعي القرار على أهمية تحقيق التناغم والربط بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتثقيف المالي. بالإضافة لذلك يمكن الإفادة من تجارب الدول في وضع وصياغة الاستراتيجية. و ضرورة تقديم خدمات مصرفية مبتكرة بدون فروع بنكية، بصفتها أفضل وسيلة لتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات المالية، وزيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي بالمنتجات المالية .